الأمم المتحدة

A/RES/57/250

Distr.: General
20 February 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
البند ٨٦ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/57/531/Add.4*)]

٥٧/٢٥٠ - الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٨/١٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/٩٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٠/١٢٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١/١٧٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/١٨٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٨١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢١٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/١٩٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"[(١)]،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢[(٢)]،

وإذ تشير أيضا إلى الالتزام بمؤازرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واستخدامهما بالكامل في متابعة المؤتمر وتنسيقه،

---

(١) A/57/388.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار الحوار، الذي يُقام استجابة لمقتضيات التضامن، والمصالح والمنافع المتبادلة والاعتماد المتبادل الحقيقي والشراكة، من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، وضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز أنشطتها بغية تسهيل إجراء هذا الحوار،

وإذ تؤكد أهمية المشاركة التامة وطنيا وإقليميا ودوليا لضمان المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ولمواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية، في إطار جدول الأعمال الشمولي للمؤتمر،

وإذ تؤكد أيضا أهمية الربط المواضيعي بالترتيب التصاعدي بين اجتماع الربيع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية الذي سيتناول مسألة المواءمة والتنسيق والتعاون، والحوار الرفيع المستوى المعاد تشكيله في الجمعية العامة الذي سيكون المحور التنسيقي لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والذي سيتضمن حوارا حول السياسات المتعلقة بتنفيذ نتائج المؤتمر، بما في ذلك موضوع تساوق وتناسق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية في دعم التنمية،

وإذ تدرك الصلة بين تمويل التنمية وبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف التي تضمنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، في قياس التقدم المحرز في التنمية والمساعدة في توجيه أولوياتها، فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، مع أخذ خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة تنفيذ جوهانسبرغ'')[٤] في الاعتبار،

١ - **تؤكد** أن الحوار الرفيع المستوى، بوصفه محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمسائل المتصلة به، حري بأن يُسهم في تعزيز التساوق بين سياسات المنظمات الإنمائية والمالية والنقدية والتجارية في إطار جدول الأعمال الشمولي للمؤتمر، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة ونظام اقتصادي عالمي عادل؛

٢ - **تقرر** إعادة تشكيل الحوار الرفيع المستوى الجاري بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة ليكون الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، لكي يصبح محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقضايا المتصلة به؛

٣ - **تقرر أيضا** أن تعقد حوارا رفيع المستوى، كل سنتين، على المستوى الوزاري؛

٤ - **توافق** على عقد الحوار الرفيع المستوى في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في تاريخ يحدده رئيس الجمعية العامة بعد التشاور مع أصحاب المصالح ذوي الصلة، بغية تيسير مشاركة الوزراء ومشاركة رؤساء المؤسسات المالية والتجارية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة؛

٥ - **تقرر** أن يكون الموضوع العام للحوار الرفيع المستوى ''توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''؛

---

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٦ - **تقرر أيضا** أن يدوم الحوار الرفيع المستوى يومين، وأن يتألف من سلسلة ابتكارية من الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية لتكون حوارا حول السياسات واجتماعات موائد مستديرة تفاعلية بمشاركة أصحاب المصالح ذوي الصلة. وينبغي للحوار أن يكون جيد الإعداد ومحددا بطرق منها المشاورات الحكومة الدولية المناسبة، وفيما يلي تفاصيل يومي الحوار:

(أ) يُخصص اليوم الأول لعقد ثمانية اجتماعات مائدة مستديرة تفاعلية غير رسمية يشترك فيها جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة، وفقا للصيغة المتبعة في اجتماعات المائدة المستديرة لمؤتمر مونتيري، حسب الاقتضاء، في دورتين تضم كل منهما أربعة اجتماعات مائدة مستديرة بمشاركة خمسة وثلاثين مشاركا وتتناول الموضوعين التاليين:

- النظر في الأبعاد الإقليمية لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، باشتراك رؤساء اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرهم من أصحاب المصالح؛

- استكشاف الصلة بين التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي توصل إليها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما ما ورد منها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر، بغية تحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل؛

(ب) وتُنظم في اليوم الثاني اجتماعات رسمية وغير رسمية لإجراء حوار حول السياسات يشترك فيه جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة ويرأسه رئيس الجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وموضوع تساوق وتناسق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية في دعم التنمية، وسينظر أيضا في المهام التعاونية المقبلة. وسيُدعى الأمين العام ورؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكذلك ممثل واحد للمصارف الإنمائية الإقليمية إلى الإدلاء ببيانات استهلالية. وسيتبع ذلك حوار تفاعلي في اجتماع غير رسمي، على أساس تطبيق مبدأ الأسبقية تطبيقا صارما، يسمح بالمشاركة على المستوى الوزاري. وسيكون بإمكان رؤساء الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية التي حضرت مؤتمر مونتيري المشاركة في الحوار. وسيكون أيضا بإمكان ممثل واحد عن المجتمع المدني وممثل واحد عن قطاع الأعمال التجارية، يختارهما من بينهم المشاركون المعتمدون، القيام بمداخلات؛

٧ - **تقرر كذلك** أن تُعقد قبل الحوار الرفيع المستوى جلسات استماع غير رسمية خلال يوم واحد، مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية المعتمدين لدى الحوار، وتطلب من الأمانة العامة أن تقدم موجزا عن جلسات الاستماع تلك كإسهام في المناقشات التي ستجري في الحوار؛

٨ - **تقرر** أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، على أساس أمور منها نتائج الحوار الرفيع المستوى والعملية التحضيرية، وتطلب في هذا الصدد، إسهاما في ذلك القرار، أن يصدر رئيس الجمعية العامة موجزا للحوار حول السياسات وأن يصدر الرؤساء المشاركون لاجتماعات المائدة المستديرة موجزا لكل من المناقشات التي جرت في تلك الاجتماعات؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، قبل إجراء الحوار الرفيع المستوى، ورقة مسائل تتضمن جدول أعمال مشروحا وبرنامج عمل للمساعدة في تنظيم الحوار؛

١٠ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يوفر للحوار الرفيع المستوى المدخلات ذات الصلة المتعلقة بتمويل التنمية، الواردة من جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تغطي اجتماع الربيع الرفيع المستوى الاستثنائي السنوي الذي سيعقده مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأعمال ذات الصلة التي أجراها في دورته الموضوعية، والتقرير السنوي للأمين العام عن جهود متابعة تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ الإعلان بشأن الألفية؛

١١ - **تشجع** الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصالح ذوي الصلة على جميع الصعُد على دعم الإعداد المناسب للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية؛

١٢ - **تدعو** مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى الاشتراك في الحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك المرحلة التحضيرية، وتدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية ورؤساء الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة إلى الاشتراك النشط في الحوار؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتشاور مع المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الكيانات الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بدعم المشاورات الإقليمية للتحضير للحوار الرفيع المستوى؛

١٤ - **تدعو** الحكومات إلى تحسين التنسيق بين وزارات الخارجية، والمالية، والتعاون الإنمائي، والتجارة، وكذلك مع المصارف المركزية وجميع أصحاب المصالح الوطنيين الآخرين، في تنفيذ توافق آراء مونتيري[٢] والقضايا ذات الصلة ومتابعتها، بما في ذلك التحضير للحوار الرفيع المستوى؛

١٥ - **تشجع** المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية على تكثيف مشاركتها في اجتماعات المائدة المستديرة والجلسات غير الرسمية التفاعلية للجلسات العامة التي يعقدها الحوار الرفيع المستوى، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، وتقرر ما يلي:

(أ) أن يكون باب الاعتماد مفتوحا أمام الجهات التالية:

'١' جميع المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

'٢' جميع المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية التي كانت معتمدة لدى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

(ب) المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية المهتمة بالموضوع التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي لم تكن معتمدة لدى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يمكنها أن تقدم طلب اعتماد إلى الجمعية العامة وفق إجراءات الاعتماد المقررة أثناء انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]؛

---

(٥) انظر القرارين ٥٤/٢٧٩ و ٥٥/٢٤٥ باء.

(ج) لن تمثل الترتيبات المذكورة أعلاه بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية في الحوار الرفيع المستوى، بأي حال من الأحوال، سابقة للاجتماعات الأخرى التي ستعقدها الجمعية العامة؛

١٦ - **تلاحظ** أن النجاح في إعادة تشكيل الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يمثل تجربة مفيدة في متابعة المؤتمرات متابعة متكاملة ومنسّقة؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين في إطار بند معنون ''متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية'' بندا فرعيا معنونا ''الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها قبل نهاية الدورة الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢